



دورية

إلى السيدات والسادة:

ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات:

ورؤساء مجالس الجماعات :

ومديري وكالات الأحواض المائية:

والمديرين الجهويين والإقليميين للتجهيز والماء.

الموضوع: حول اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتأمين سلامة الآبار والأنقاب المائية.

تشكل الآبار والأنقاب المائية، المحدثه دون مراعاة تدابير السلامة الضرورية عند حفرها وبعد إنجازها وأثناء أو بعد استغلالها خطورة كبيرة على السلامة العامة.

وفي هذا الإطار، فإن المنهجية التقنية المتبعة في إنجاز الآبار والأنقاب المائية، تستوجب إغلاق أو تهيئة وتجهيز فوهات هذه الأنقاب والآبار حفاظا على سلامة المستغلين والأغيار وكذا على جودة المياه الجوفية، مع ضرورة التقيد باحترام الإجراءات والمساطر والشروط المنصوص عليها في القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء وكافة المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

ويهدف الحد من ظاهرة انتشار الآبار والأنقاب غير المجهزة بوسائل السلامة الضرورية، ومن أجل توعية وتحسيس كافة المواطنين و المواطنين بالمخاطر الناجمة عن تواجدها، تحدد هذه الدورية الإجراءات والتدابير المستعجلة والاحترازية التي يتعين القيام بها، وذلك على النحو التالي:

1. عملية جرد الآبار والأنقاب المائية:

تحدث، فور صدور هذه الدورية، لجنة إقليمية على مستوى كل عمالة أو إقليم من طرف السيدة والسادة الولاة والعمال للقيام بجرد جميع الآبار والأنقاب المائية المنجزة وذلك وفق برنامج خاص للزيارات الميدانية يشمل كافة الجماعات المتواجدة بالمجال الترابي للعمالة أو الإقليم.

وتتكون هذه اللجنة من:

- الوالي أو العامل، رئيساً؛
- مدير وكالة الحوض المائي؛
- رئيس المصلحة/ المكتب الإقليمي للماء؛
- رؤساء الجماعات الترابية.

ويمكن لرئيس اللجنة استدعاء كل إدارة أو شخص ذي صلة بموضوع عمل اللجنة.

وتضع هذه اللجنة لزوماً برنامج عملها في اجتماعها الأول الذي يعقد في نفس يوم إحداثها وذلك بدعوة من

السيدة أو السيد الوالي أو العامل.

تسهر/يسهر السيدة والسادة الولاة والعمال على الإشراف والتتبع المباشر لعمل اللجنة وتنفيذ برنامجها الذي

ينجز في غضون مدة لا تتعدى 3 أشهر من تاريخ وضع البرنامج.

تسهر على تنفيذ البرنامج الذي تضعه اللجنة الإقليمية المذكورة، لجان محلية، تتألف من:

- ممثل السلطة المحلية الإدارية؛
- ممثل وكالة الحوض المائي؛
- ممثل المصالح/ المكاتب الإقليمية للماء؛
- ممثل الجماعة المحلية.

يتضمن هذا الجرد، على الخصوص المعلومات التالية:

- الهوية الكاملة لصاحب البئر/الثقب أو مستغله سواء كان شخصاً ذاتياً أو اعتبارياً؛
- موقع البئر/الثقب (الجماعة، الدوار أو الحي، الإحداثيات، ...)؛
- الوضعية القانونية للبئر أو الثقب (مرخص/غير مرخص، رقم الرخصة، تاريخها، ...)؛
- المعطيات التقنية للبئر/الثقب (القطر، العمق، مستوى الماء فيه، وجود أو عدم وجود تجهيزات السلامة والوقاية (المثابة: Margelle)، ...)؛
- الاستعمال أو الاستغلال المخصص له البئر أو الثقب.

بناء على المحاضر التي تنجزها اللجنة والموقعة من طرف أعضائها، تقوم وكالة الحوض المائي في إطار إنجاز

هذا الجرد بتجميع المعلومات في إطار قاعدة بيانات ومعطيات خاصة يتم الاستناد إليها في القيام بالإجراءات

والتدابير المشار إليها بعده، تشمل على الخصوص ما يلي:

- الآبار والأنقاب المائية المستغلة أو القابلة للاستغلال وغير المتوفرة على تجهيزات السلامة والوقاية الضرورية؛
- الآبار والأنقاب المائية غير المستغلة أو غير القابلة للاستغلال، لا سيما المهجورة؛
- الآبار والأنقاب المائية غير المرخصة؛
- الآبار والأنقاب المائية المرخصة أو المصرح بها.

2. التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها على ضوء الجرد المنجز:

على ضوء نتائج عمليات الجرد التي تم إنجازها، يتعين القيام بما يلي:

■ بالنسبة للآبار والأنقاب المائية المستغلة أو القابلة للاستغلال وغير المتوفرة على تجهيزات السلامة والوقاية، تقوم وكالة الحوض المائي بتوجيه إعدار إلى صاحب البئر/الثقب المائي أو مستغله، أو من يقوم مقامه، عن طريق السلطة الإدارية المحلية، بكافة الوسائل المتاحة مع الإشعار بالتوصل، قصد القيام بجميع الأعمال المتعلقة بتجهيزات السلامة والوقاية الضرورية، داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوماً (15) ابتداء من تاريخ توصله بالإعدار.

وتكون تجهيزات السلامة والوقاية، بالنسبة للآبار المائية، عبارة عن مثابة لا يقل علوها عن خمسين (50) سنتيمتر، ونظام غلق ملائم. بينما يتم تزويد فوهة الأنقاب المائية برأس ثقب لا يقل علوه عن خمسين (50) سنتيمتر، ونظام غلق محكم.

■ بالنسبة للآبار والأنقاب المائية غير المستغلة أو غير القابلة للاستغلال، لاسيما المهجورة، تقوم وكالة الحوض المائي بتوجيه إعدار إلى صاحب البئر/الثقب المائي أو مستغله، أو من يقوم مقامه، عن طريق السلطة الإدارية المحلية، مع الإشعار بالتوصل بكافة الوسائل المتاحة، قصد القيام بطمرها وردمها، داخل أجل أقصاه سبعة أيام (7) ابتداء من تاريخ توصله بالإعدار من وكالة الحوض المائي.

وفي حالة عدم الامتثال للإعدارات المذكورة، فإنه يتعين القيام بتحرير محاضر معاينة المخالفات لحفر الآبار وإنجاز الأنقاب طبقاً لمقتضيات القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء والنصوص التنظيمية المرتبطة به.

3. التدابير والإجراءات المتعلقة بالتوعية والتحسيس:

تقوم السلطات المحلية ووكالات الأحواض المائية والجماعات الترابية المعنية كل في مجال اختصاصه، باتخاذ مبادرات التوعية والتحسيس بالمخاطر التي تسببها الآبار والأنقاب المائية غير المتوفرة على تجهيزات السلامة والوقاية الضرورية، وذلك من خلال العمل على:

- وضع علامات التشوير بوجود آبار وأنقاب مائية؛
- القيام بعمليات المراقبة والتحسيس لمستعملي المياه ومهنيي شركات الحفر؛
- مراقبة نقط الماء المخصصة للاستهلاك العمومي؛
- تفعيل دور أجهزة المراقبة الميدانية، لاسيما شرطة المياه للحد من انتشار الآبار والأنقاب المائية غير المجهزة بتجهيزات السلامة والوقاية الضرورية.

الرباط في

وزير التجهيز والماء

وزير التجهيز والماء

نزار بركة

وزير الداخلية

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت